

مؤشرات الفقر في الوطن العربي - دراسة في الجغرافية السياسية -

د. حميد ياسر الياسري
كلية التربية / جامعة واسط

المقدمة :

تحتل ظاهرة الفقر في الوطن العربي بأهمية كبيرة من لدن الباحثين والمختصين في علوم الجغرافية والاقتصاد والسياسة والاجتماع، لكون الفقر ظاهرة بشرية تهدد حياة الملايين من الشعوب العربية أو تحدد من أنشطتهم وقدراتهم وتجعلهم غير قادرين على التفاعل مع بيئتهم الجغرافية أو تأدية دورهم الإنساني فهم لا يستمتعون بفرصة الحياة الممنوحة لهم أسوة بغيرهم ، في الوقت الذي شهد فيه العالم تقدماً علمياً كبيراً في كافة ميادين الحياة التي تخدم الإنسانية وبما يتيح المجال للمسؤولين وصناع القرار السياسي من إتباع السبل العلمية الكفيلة بالحد من تلك الظاهرة أو التقليل من أثارها على الشعوب.

لقد تناول الباحث مشكلة الفقر في الوطن العربي أسبابها ومؤشراتها، فهي ظاهرة تتفاوت في خصائصها وطبيعتها مع إمكانيات وقدرات الإنسان العربي وارتباطها بظروفه المكانية ، حيث تؤدي تلك المتغيرات إلى تهميش فئات وشرائح كبيرة من الشعوب العربية ، وان الفقر يعد عقبة أساسية أمام التنمية والتطور وتشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والعمراني بل هو خطر على كل مفاصل الحياة العربية حيث يؤدي إلى نشأة بيئة خصبة لنمو الانحراف الذي يستهدف أمن المجتمع والدولة معا ويؤدي إلى تعطيل الكثير من الإمكانيات والقدرات البشرية في المجتمعات أو عند الشعوب العربية في عموم الوطن العربي .

يهدف الباحث إلى تحديد مؤشرات الفقر لدى الفئات الاجتماعية من سكان الوطن العربي التي تعيش عند خطوط الفقر أو مستويات وانعكاسات تلك المشكلة على متوسط الدخل والخدمات التعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي ومتوسط العمر والبطالة وحالات التهميش والإقصاء للشعوب العربية التي تمارسها أو تتعاقلها بعض نظم الحكم السياسية فضلاً عن بعض المتغيرات الجغرافية المرتبطة بالمشكلة بصورة مباشرة. حيث يعد تشخيص مؤشرات المشكلة من المنظور الجغرافي خطوة مهمة لمعالجة المشكلة أو الحد من نتائجها.

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي والاستقرائي للواقع الجغرافي العربي ودراسة بعض مظاهره وعناصره الأساسية لاستخلاص القيم والنتائج التي تثبت مشكلة البحث وتحدد طبيعتها للتأكد من صحة فرضية البحث .

مفهوم الفقر :

الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة عالمياً وموجودة في جميع المجتمعات البشرية، متفاوتة في طبيعتها وحجمها والفئات الاجتماعية المتضررة منها، ولها امتداد تاريخي لازم المجتمعات البشرية القديمة (١) حيث ورد الفقر والغنى في أدبياتها ودياناتها على الرغم من اختلاف الأسباب المؤدية إليه والمعايير التي يقاس بها ، فهي ظاهرة فرضت على المجتمعات القديمة والحديثة، وقد عانت المجتمعات العربية قبل الإسلام من هذه المشكلة حيث اضطرت الأسرة إلى قتل أبنائها خشية الفقر والفاقة كما جاء في القرآن الكريم (ولا تقتلوا أولادكم خشية أملاق نحن نرزقكم

وإياهم) (٢) ولم يكن المجتمع العربي القديم وحده الذي كان يمارس عادة الوأد بل كان جزءاً من ظاهرة عالمية حيث مارسها اغلب شعوب الأرض خشية الفقر وأثاره ، لذلك فقد حظيت هذه المشكلة حديثاً باهتمام عالمي للحد من أثارها لذلك أولتها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها اهتماماً خاصاً، فجعلت من القضاء على الفقر هدفاً أساسياً لجميع أنشطتها وذلك استرشاداً منها بنتائج مؤتمراتها العالمية الرئيسية المعقودة في التسعينات، وبخاصة المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود عام ١٩٩٥، وفي أيار/مايو ١٩٩٨ اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية، المؤلفة من الرؤساء التنفيذيين لجميع كيانات الأمم المتحدة، بيان التزام المنظومة بأسرها بالعمل من أجل القضاء على الفقر. أما مقصدها الرئيسي من هذا فهو السعي إلى تحسين التنسيق وزيادة التعاون بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة، والاتفاق على استراتيجية مشتركة تتناول مسألة العمل على مكافحة الفقر بجميع أبعادها الرئيسية (٣) وفي المنظور السياسي واعتماداً على الفقر والغنى فقد صنف العالم إلى دول غنية ودول فقيرة اعتمد فيها الدخل الوطني أو الفردي أو الاسري معياراً ملازماً لمفهوم الفقر حيث لا يتمكن الإنسان أو تضعف قدرته على توفير مستلزمات حياته الأساسية فارتبط الفقر بالمجتمعات النامية أو البلدان الفقيرة وهي إشارة واضحة للحالة التي يلزم فيها الفقر التخلف وهما عبارتين متلازمتين ومترادفتين أوجبت على العالم التعجيل بالتنمية ومكافحة الفقر في العالم الثالث . (٤) إلا أن الرؤية الواقعية للفقر تبدو من سيادة المنظور الاقتصادي حيث يدل الفقر على الحاجة إلى المال قبل غيره فهو الذي يمكن الإنسان من تحقيق احتياجاته ومستلزمات حياته ولعل النسبية هي التي بررت وصف الفقر بالمدقع أو الشديد من خلال مجازية اللغة العربية (٥).

واليوم أصبح مفهوم الفقر لا يقف عند الدخل وحده وإنما أصبح يتعلق بحالة المساواة أو انعدامها فالعيش في حالة الفقر يؤدي في بعض الأحيان إلى موت الإنسان من مرض يمكن الوقاية منه كما يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة وفيات الأطفال ، لذلك تعد الرعاية الصحية أهم المجالات الواعدة لتخفيف الفقر (٦) ، فضلاً عن نسب الأطفال غير القادرين على الدراسة والتحصيل العلمي، وكذلك انعدام توافر المسكن اللائق وزيادة التعرض للجريمة والعنف والاستبعاد عن العملية السياسية والمشاركة في اختيار نوع الحكم.

وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه الحرمان من بعض حاجات الحياة الأساسية مثل الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والرعاية الصحية الأولية والأمن . (٧) أن مشكلة الفقر ، والفقر لا تقل خطورة عن بقية المشاكل التي تهدد كيان المجتمع و تنخر فيه ولذلك تصدى الإسلام لها ، فأولاهها اهتماماً خاصاً ، فوضع لها حلاً دقيقاً ليجنب المجتمع من ويلات الفقر. (٨)

أسباب الفقر:

أن بعض الآراء العلمية تعد الفقر حالة من الإقصاء و التهميش والمس بكرامة الإنسان وهو انتهاك لحق جوهري من حقوقه ينتج عنها إقصائه عن العديد من مقومات حياته في العمل والحصول على الدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والمشاركة في أبداء الرأي وحق الانتخاب وكل الحقوق الدستورية التي وردت في العقد الدولي الذي أقرته الأمم المتحدة لذلك يجب أن ننتين أسباب الفقر بما يلي:

■ **الأسباب الداخلية:** يعد النظام السياسي والاقتصادي والتكوين الاجتماعي للسكان ونظام الحكم الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاستقرار حيث تتفرد مجموعة من السياسيين وتسيطر بالسلطة بطريقة غير مشروعة وتستحوذ على الثروة والمناصب وتوجه السياسات الاقتصادية لصالح تلك الطبقة المهيمنة، وهذا موجود حتى في الدول الغربية الكبرى حيث يدعم المرشحين للانتخابات من الرأسماليين وأصحاب الشركات ورؤؤس الأموال، و هي إحدى أهم المظاهر

السياسية التي تسهم في إيجاد الفقر. ما يتسبب في اتساع دائرة الفقر، كما تعد الحروب الداخلية وانعدام الأمن الداخلي من أسباب الفقر .

■ **الأسباب الخارجية :** ومن أبرزها الاحتلال العسكري الأجنبية كما حصل في العراق وفلسطين والصومال حيث أدى الاحتلال إلى تهديم أعداد كبيرة من السكان وإقصاء أعداد أخرى من أعمالهم كما قامت قوات الاحتلال بتدمير البنية التحتية التي تمثل أساسا في التنمية بل هي راس المال المتراكم بالنسبة للدولة والتي تعتمد قوات الاحتلال على تدميرها والعبث بها بغية إعادة أعمارها من قبل شركاتها. فضلا عن الحصار الاقتصادي، والسيطرة على القرار السياسي، والتهديد باستخدام القوة، واحتكار السلع والأسواق بواسطة الشركات المتعددة الجنسية والإخلال بالقرارات الذاتية للدولة عن طريق منع التكنولوجيا وتصديرها، وسلاح الأمن الغذائي والإفقار عن بعد .

■ إن لظاهرة العولمة والخصخصة والتباين التكنولوجي بين الدول الصناعية والدول النامية ومشاكل الديون الخارجية تزايد من هوة الفقر بل تزايد من أعداد الفقراء في الدول النامية ، وإن كانت العولمة ليس ظاهرة سلبية في جميعها لكنها تحتاج إلى عقلانية وقرار صائب بالتعامل معها، لا سيما إن الحكومات العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي الخارجي، والتجاوب مع أجواء العولمة التي سادت في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين، وإن تطبيق تلك السياسات قاد إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر. كما أدت نتائج الخصخصة في مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان إلى نتائج أضعفت الثقة في فكر الخصخصة ككل ، والرأسمالية نفسها عند تطبيق آلياتها لا بد لها من إنتاج عوامل الفقر، لذلك يرى خبراء منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة إن الفقر هو حالة الإقصاء الاجتماعي وعدم القدرة على بلوغ خطوط الإنفاق المتعارف عليها ومنها مثلا دولار أو أكثر يوميا لان الأسواق هي مصدر الثروة والرافد الرئيسي لها لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وإن السبب الرئيسي للفقر هو عدم اندماج فئات اجتماعية معينة في أنشطة الأسواق من خلال العمل باجر أو عدم قدرتها على إنتاج السلع الأساسية للحساب الخاص أو تأمين الخدمات أو التجارة الدولية (٩) وهذا منطوق علمي لحالة عدم قدرة أسواق الدول النامية من المنافسة مع الدول الصناعية أو منافسة منتجاتها وفق اتفاقات منظمة التجارة العالمية وما تلحقه من أضرار اقتصادية على مستوى العمالة أو منافسة السوق.

■ **الكوارث الطبيعية :** حيث تؤدي الزلازل والبراكين والفيضانات الى تدمير البنية التحتية والموارد الاقتصادية وتؤدي الى زيادة التدهور البيئي وهكذا يفعل الفقر والتهديم، وهي من الظروف التي تضطر الفقراء إلى المعيشة تحت ظروف غير ملائمة ومعرضة لأفعال الطبيعة كذلك أدى الجفاف والتصحر الى فقدان الناس لكثير من وسائل عيشهم التي كانت تعتمد على الزراعة ، (١٠) حيث أدى زلزال بومرداس في الجزائر عام ٢٠٠٣ الى موت وجرح آلاف الأشخاص والى تدمير البنية التحتية والموارد الاقتصادية، و إلى زيادة التدهور البيئي، وأدت الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة في المملكة المغربية عام ٢٠٠٢ الى موت وتشريد أعدادا كبيرة من السكان القرويين وغرق آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية.

خط الفقر Poverty Line:

يمكن للدارس والباحث إن يقيس الفقر كما ونوعا من خلال معرفة عدد الفقراء من السكان في دولة ما اعتمادا على قياس مستوى معيشة العائلة معبر عنه برقم يمثل دخل الاسره أو العائلة، على اعتبار إن الفقر هو حالة نقص المال بالنسبة للاسره ، لذلك يعتبر الدخل هو المؤشر الأول والاساس المعتمد لقياس حالة الفقر بالرغم من إن هناك حالات تفاوتت في طرق القياس ، فلكل دولة أو حكومة

في العالم ،أو المؤسسات البحثية ذات العلاقة بالمشكلة طرق قياس تعكس ظروفها وتطلعاتها كما تختلف أساليب المسح الميداني من بلد الى آخر (١١) ورغم ذلك فمزال الفقر يمثل بخط يسمى خط الفقر (poverty Line) الذي يحدد الدخل ومستوى الإنفاق اللازم لشراء السلع الضرورية من الغذاء والكساء والسكن والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية (١٢) فخط الفقر هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء ، فيمكن القول انه درجة معيارية كما حدد ذلك البنك الدولي واعتبر خط الفقر هو حصول الفرد على دولار واحد يوميا أو ما يعادل ذلك (١٣) . رغم إن رؤية الباحثين الإنكليز تتناول معايير أخرى للفقير مثل ملكية السكن والاحتفاظ البشري في السكن أي معايير الإسكان ، وإيجار المسكن، والإعالة ، والبطالة ، و ملكية السيارة، وتصل دراساتهم للتمييز بين الغنى والفقر على ضوء التكييف المركزي للمسكن من عدمه (١٤) ولكن يبدو أن الدول النامية لديها خط الفقر محددا بدخل الفرد الذي من خلاله يمكن للفرد أن يستهلك أو يحصل على متطلبات حياته اليومية بالرغم من إن هذا المعيار قد لا يصلح في كل الأقطار بسبب الخصوصيات الجغرافية المكانية فضلا عن حالات التفاوت بين الريف والمدينة أو بين دولة وأخرى، لذلك فإن الدخل يبقى المعيار السليم لتحديد طبيعة الفقر.

مؤشرات الفقر في الوطن العربي: poverty profile (*)

١- نمو السكان:

أن المقومات الجغرافية للوطن العربي الطبيعية والاقتصادية والبشرية لها خصوصيات محلية تجعل من المعايير العالمية لقياس ظاهرة الفقر غير قابلة للاعتماد أو الاشتغال بنفس الكفاءة بين دولة عربية وأخرى، إذ تختلف ظاهرة الفقر من قطر عربي لأخر بسبب التباينات المكانية بين الأقطار العربية من جهة والدول غير العربية من جهة أخرى، ولكن قواسم الفقر المشتركة تظل فاعلة ضمن المحيط العالمي الذي يعاني من تبعات تلك المشكلة. الوطن العربي هو مجموعة الدول العربية الممتدة جغرافيا بين الخليج العربي وإيران شرقا حتى المحيط الاطلسي غربا وتشكل وحدة حضارية متجانسة تبلغ مساحتها (١٤.٣) مليون كيلومتر مربع تقع ضمن الجزيرة العالمية أو في قلب العالم القديم ينظر خارطة رقم (١) .

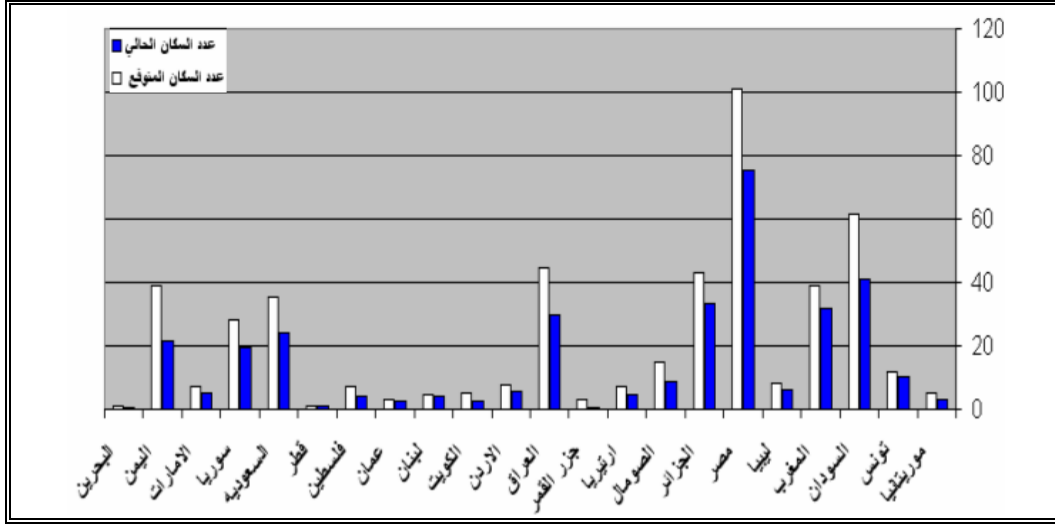
(*) إن مؤشرات الفقر هي معايير أو دالات لقياس حالة الفقر.

خارطة رقم (١) الوطن العربي



بلغ مجموع سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٦ بحدود (٣٣٥.١) مليون نسمة وبما يشكل (٥%) من إجمالي سكان العالم يتوزعون على رقعة جغرافية تمتد في قارتي آسيا وأفريقيا وتجمعهم قواسم مشتركة اجتماعية وديموغرافية ولغوية ودينية فضلا عن التاريخ الحضاري العربي والمصير المشترك. ان مجموع سكان الشعوب العربية التي تقع أقطارها في القارة الأفريقية (٢١٥.٢) مليون نسمة أو ما يساوي (٦٤.٢%) من إجمالي سكان الوطن العربي تأتي في مقدمتها جمهورية مصر العربية حيث بلغ عدد سكانها (٧٥.٤) مليون نسمة وبنسبة (٢٢.٥%) من إجمالي سكان الوطن العربي تليها السودان والجزائر والمملكة المغربية ينظر شكل رقم (١)

شكل (١) سكان الدول العربية لعام ٢٠٠٦ والمتوقع لعام ٢٠٢٥ مليون/نسمة



الشكل من عمل الباحث اعتمادا على:

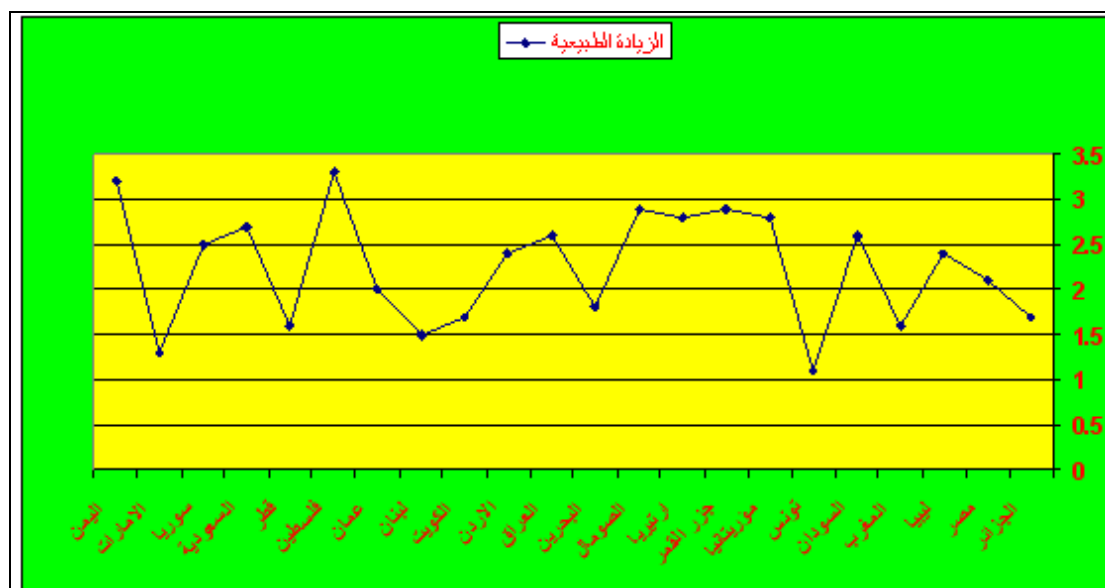
Population Reference Bureau 2006 World Population Data Sheet pp 5-6

<http://www.prb.org/pdf06/06WorldDataSheet.pdf>

في حين يأتي العراق في مقدمة الأقطار العربية الآسيوية في حجم سكانية الذي بلغ (٢٩.٦) مليون نسمة تليه العربية السعودية بعدد سكانها الذي بلغ (٢٤.١) مليون نسمة ثم اليمن وسوريا . الأمر الذي يبين تزايد معدلات النمو السكاني مقابل انخفاض معدلات الوفاة مع الإبقاء على معدلات الخصوبة كما هي الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات النمو السكاني في معظم الأقطار العربية منذ مطلع الخمسينات وحتى أواخر السبعينات لتصل إلى ٢% سنويا انظر شكل رقم (٢) حيث يعتبر المجتمع العربي من المجتمعات الشابة التي تتسع فيها قاعدة الهرم السكاني لمن هم دون الخامسة عشر حيث شكلت تلك الفئة السكانية ما يقرب من (٤٧%) من مجموع السكان وبما يعادل (٧٧) مليون نسمة وقد ارتفعت في التسعينات لتصل

إلى ١٠٠ مليون نسمة ووصلت في بداية الألفية الثالثة إلى (١٣٠) مليون نسمة وهذا يعني أن الفئات التي تدخل في سنوات الخصوبة تكون مرتفعة الواقع الذي يميز المجتمع الشاب حيث يتزايد الزواج والإنجاب المبكر، حيث بلغ متوسط معدل الخصوبة للمرأة العربية الواحدة في عموم المجتمع العربي (٣.٩٦) وليد (١٥) مما يسبب التضخم السكاني أو تضاعف سكان الوطن العربي خلال ٣٠ عام، في حين تؤكد المصادر السكانية على أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية عن (١%) سنويا وهو معدل مقبول علميا.

شكل (٢) الزيادة الطبيعية للسكان في الوطن العربي لعام ٢٠٠٦



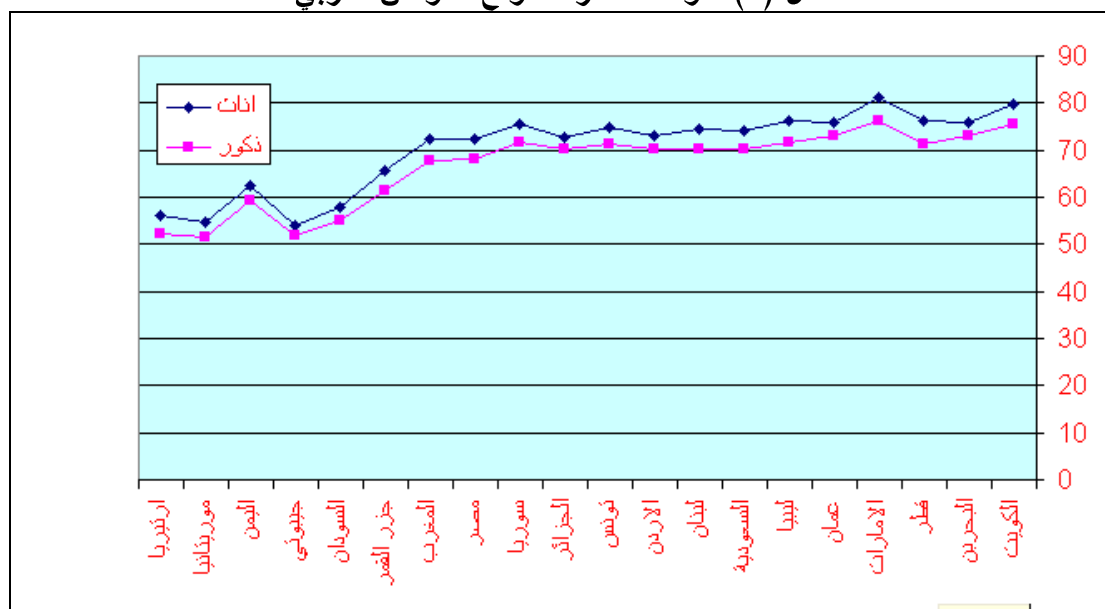
الشكل من عمل الباحث اعتمادا على:

Population Reference Bureau 2006 World Population Data Sheet pp 5-6

<http://www.prb.org/pdf06/06WorldDataSheet.pdf>

إن معدلات الزيادة المرتفعة متأتية من الخصوبة العالية أي زيادة عدد المواليد لكل أسرته وسببها خفض مستوى الوفيات بسبب تحسين الخدمات الصحية حيث حصل تحسين توقع الحياة في كل الدول العربية ليصل متوسطها إلى (٦٨.٤) عاما مع بعض الاختلافات بين قطر وأخر، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند النساء (٧٠.٣) سنة وعند الرجال (٦٦.٦) ينظر شكل رقم (٣)

شكل (٣) متوسط العمر المتوقع للمواطن العربي



الشكل من عمل الباحث اعتمادا على :

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦، ماهو ابعاد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، رقم الإيداع الدولي، 366-363 PP ISBN 977-5981-05-0

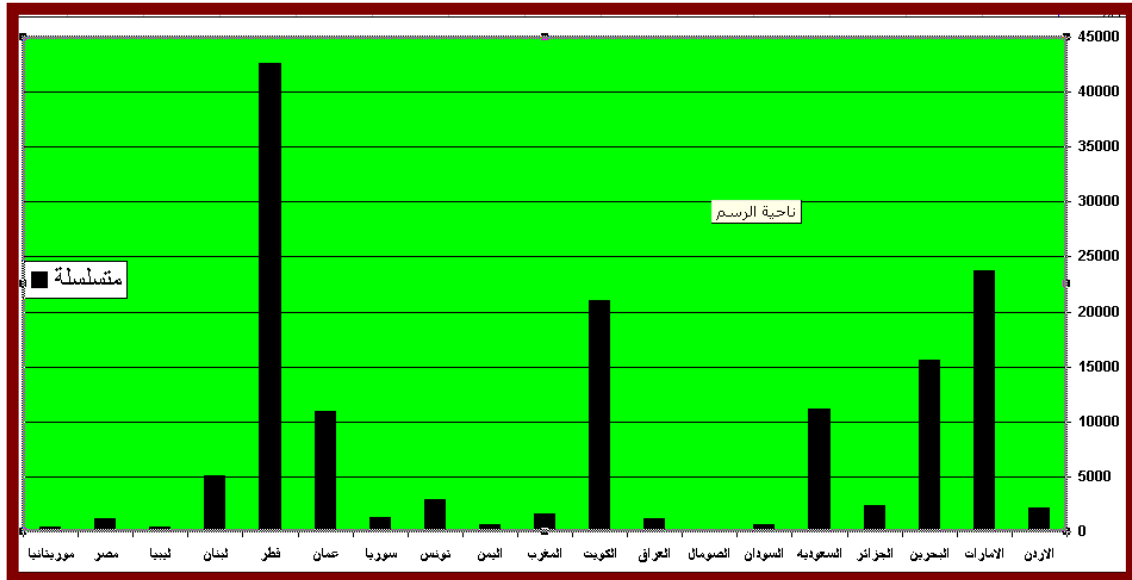
في حين يظل فارق العمر كبيراً مقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع بفجوة عمرية يصل متوسطها إلى ١٩ عاماً وهي واحدة من أبرز مؤشرات الفقر.

إن أحد أهم جذور مشكلة الفقر يكمن في الزيادة السكانية المتنامية بسرعة وبشكل غير متناسب مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فتؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة للمجتمع والأسرة لأن النمو السكاني يستنفذ النمو الاقتصادي (١٦) وعلى مدى عقود من الزمن فقد كانت وما زالت معدلات النمو السكاني في الوطن العربي من أعلى معدلات النمو في العالم ومع ذلك لم تتخذ السلطات العربية الإجراءات الكفيلة بحل هذه المعضلة أسوة بباقي المشاكل التي ما زالت عالقة.

٢- مستوى الدخل

الوطن العربي كتلة جغرافية طبيعية وبشرية يمتلك موارد اقتصادية كثيرة وحيوية جعلته يتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة وجهت له أنظار القوى العالمية غير الملزمة بقواعد القانون الدولي والتي تطمح للاستحواذ على ثرواته الاقتصادية والبشرية، ومن الداخل يتعرض لحالة من الكبت والحرمان والطغيان وتسلط نظم حكم غالبيتها استبدت بثروات الشعوب وجعلت الكثير منها يعيش تحت خط الفقر ويحظى بنصيب متدني من إجمالي الناتج المحلي، حيث يعتبر دخل الفرد عنصراً رئيسياً محدداً ومعبراً عن مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء بالرغم من أن مقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يخفي كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية فهو مظلل ويعد متوسط حسابي لا يعكس حقيقة توزيع الناتج المحلي بين أفراد المجتمع شكل رقم (٤) بسبب غياب قواعد البيانات العلمية التي تغني الباحث بمعرفة الأرقام الحقيقية للمداخل العربية لأسباب أغلبها سياسية أو تقنية.

شكل (٤) متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٤



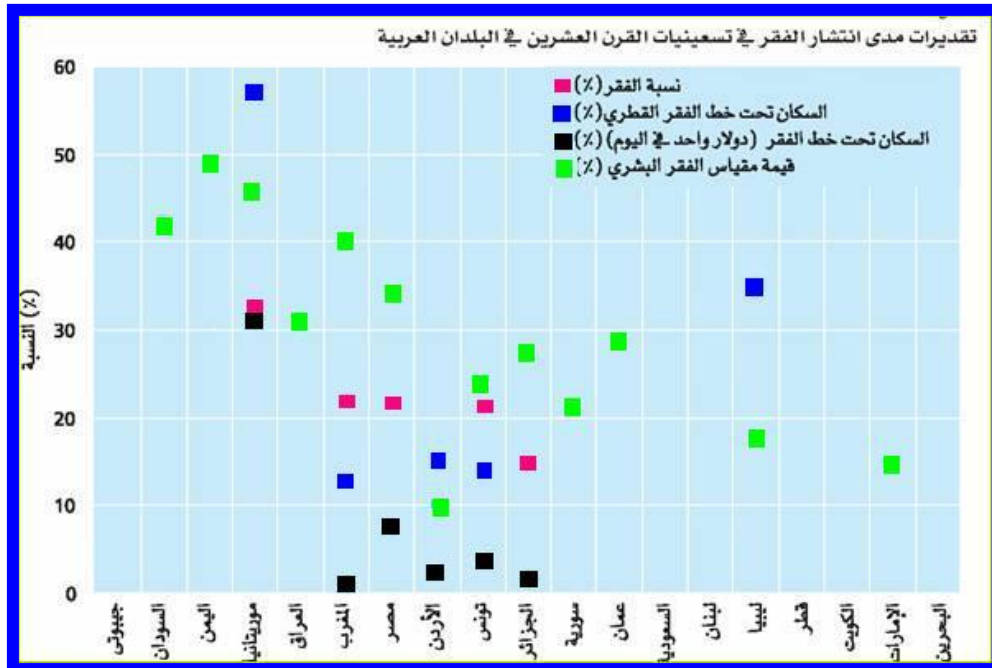
الشكل من عمل الباحث اعتماداً على:

المصدروثائق صندوق النقد القومي العربي للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٤ <http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx>

يتبين من الشكل رقم (٤) إن متوسط دخل الفرد السنوي من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية بلغ (٢٨٤٥ \$) لعام ٢٠٠٤ في حين بلغ دخل نظيره الأوروبي (٣٢٠٩٨ \$) (١٧) كما أن تزايداً بطيئاً أو تراجعاً حصل في نمو الدخل السنوي للمواطن العربي منذ أوائل التسعينات حيث بلغ

متوسط الدخل عام ١٩٩٤ ما مقداره (١٧٢٨ \$) وهو مؤشر لحالة من الخيبة و الإحباط الناجمة عن الصراعات العربية الداخلية والحروب الخارجية والحصارات والاحتلالات التي طالت بعض الأقطار العربية وانسحبت تداعياتها على المحيط العربي بغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي وتراجع الاستثمارات وهجرة رؤوس الأموال نحو الأسواق الخارجية الأكثر استقراراً إذ يتباين متوسط دخل الفرد ضمن محيطه العربي فقد بلغت أوطاً المداخل للمواطن في اليمن وموريتانيا والسودان والصومال والعراق كما في شكل (٤) حيث تتعرض تلك الأقطار لمشاكل داخلية فضلاً عن مشاكل الاحتلال الأمريكي كما في القطر العراقي، ويؤشر دخل الفرد المصري حالة عدم النمو والاستقرار منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بسبب قلة الموارد الاقتصادية وزيادة الحجم السكاني وغياب الخطط التنموية الصحيحة، أما دول الخليج العربي التي يبدو فيها ارتفاع متوسط دخل الفرد بالرغم من استنزاف إمكاناتها الاقتصادية في حروب الخليج المتكررة، لكن إمكانياتها من الثروة النفطية وقلة عدد سكانها قد ساعد على نمو معدلات الدخل فيها كما نلاحظ ذلك في قطر والامارات العربية والبحرين والسعودية وعمان. وقد ظل سوق العمل العربي طاردا للعمال العربية أو لا يستوعب الأعداد القليلة منها الأمر الذي أدى إلى تهميشها أو هجرة البعض منها إلى الدول الغربية، كما تقلص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وإسكان وغياب إعانات البطالة وزيادة الضرائب مما أدى إلى زيادة الشرائح الاجتماعية التي تعيش في فقر مدقع (١٨) حيث بلغ عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في الثمانينات من القرن الماضي بين ١٠ - ١٤ % من مجموع السكان في كل من تونس وسوريا والأردن والجزائر ومصر والمغرب واليمن والسودان (١٩) فضلاً عن فلسطين والعراق والصومال وهي الدول التي تشكل القاعدة السكانية الأكثر وزناً في الوطن العربي وفي التسعينات أصبح الفقر أكثر انتشاراً وشيوعاً وبحالة تزايد وتوزيع غير متساو للدخل بل سوء توزيع للثروة العربية انظر شكل رقم (٥).

شكل (٥) الفقر في الوطن العربي



المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، طبع المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٣، ص ١٧١

الفقر البشري: هو احد مؤشرات الفقر غير المادي عندما يكون بعض السكان غير قادرين على الحصول المضمون من الرعاية الصحية والتعليمية ونقص التغذية و المياه الصالحة للشرب. فأصبح معدل الفقر في مصر في منتصف التسعينات بين (٣٠-٤٠ %) فضلا عن العراق والمغرب والسودان والصومال وجيبوتي حيث تتراوح نسبة الفقر في الأردن لنفس الفترة (٢١ %) واليمن (٣٠ %) وجيبوتي (٤٥ %) والسودان (٨٥ %) وهي مستويات تشير الى إن قاعدة عريضة من الشعوب العربية المهمشة وإلي تعيش عند أعتاب الفقر في الوطن العربي. (٢٠) إن هذه الإحصائيات تشير لحالة مخيفة تتطلب المزيد من البحث والدراسة لهذه الظاهرة الخطيرة التي تتزايد بشكل سريع في أقطار الوطن العربي دون حلول علمية سليمة

٣- البطالة :

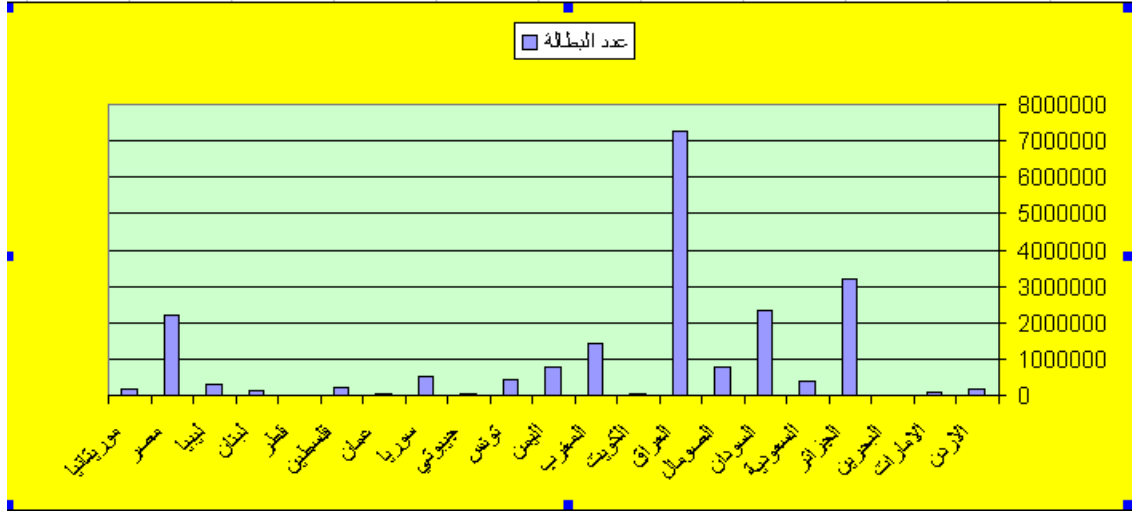
البطالة واحدة من مظاهر الفقر المعبرة عن سوء توزيع الدخل والثروة في البلاد العربية التي أنفقت الكثير من الأموال والجهود والوقت لتحسين مستوى شعوبها وتشغيل اليد القادرة على العمل ، لذا فهي مؤشرا على خلل تلك النظم وعدم قدرتها على إتباع سياسات اقتصادية كفوءة للحد من تلك المشكلة التي يعاني منها المجتمع ، فالعاطل عن العمل هو كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى (٢١) .

وكان من الأسباب التي ساهمت باتساع ساحة المشكلة هو تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات الاجنبية على الرغم من ضخامة الأموال العربية المودعة في البنوك الغربية وتعمل لصالح تلك الدول ، ومحدودية التعاون الاقليمي وارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع نسبة الامية ادت تلك المتغيرات الى نقص التشغيل وعدم القدرة على توفير فرص عمل مناسبة و بأعداد كافيه ، (٢٢) كما ان معظم الحكومات العربية تخلت عن الالتزام بتعيين الخريجين والتقليل من التوظيف الحكومي وخفض الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية كالـتعليم والصحة والاسكان مما ادى الى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بتلك الخدمات (٢٣) كما شهدت فترة السبعينات من القرن الماضي هجرت اعداد كبيرة من السكان الريف الى المدن تراوحت بين (٢٥%- - ٥٠%) من سكان الريف في معظم البلدان العربية بسبب نقص الخدمات الامر الذي أدى الى اكتظاظ المدن وتزايد معدلات الفقر والبطالة حيث بلغت معدلات البطالة في الاقطار العربية ١٠% من من قوة العمل العربية التي بلغت عام ١٩٩٣ بحدود (٦٧.٥) مليون عامل مايعني ان عدد المتعطلين يصل الى (٦.٨) مليون عاطل .

وفي عام ٢٠٠١ بلغت البطالة في الوطن العربي الحد الاسوء في العالم حيث تجاوز معدلها (١٩.٥%) مقارنة مع دول افريقيا جنوب الصحراء (١٤.٤%) والدول الاشتراكية سابقا ١٣.٥ % ودول امريكا اللاتينية (٩.٦ %) وبعض المناطق الآسيوية أقل من ٤.٢ % ينظر جدول رقم (١) أن البطالة تتركز بشكل واضح ومن خلال الجدول أدناه في العراق وفلسطين كونهما يتعرضان للاحتلال الأجنبي حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في العراق أكثر من سبعة ملايين عاطل تليها الجزائر والسودان و مصر والمملكة المغربية وهي الدول الأكثر سكانا وتتنخفض النسبة في دول الخليج العربي كونها دول نفطية تعيش حالة من التنمية والأعمار وتستقبل العمالة الوافدة العربية والأجنبية وبأعداد كبيرة ولكن نرى أن عدد العاطلين عن العمل في السعودية يساوي (٦,٢ %) وعمان (٧,١ %) ثم دولة الإمارات وقطر والبحرين وهي معدلات مرتفعة أيضا كون هذه الدول ذات حجوم سكانية صغيرة ولديها موارد اقتصادية كبيرة ، أما دول المغرب العربي فتعاني من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بسبب السياسات غير الكفوءة التي تتبعها نظم الحكم التي تستلم السلطة فيها .

لذلك نجد أن أكثر من (٢٠٥٦٨٥٣٥) من الأيدي العاملة العربية عاطلة ومهمشة جدول رقم (١) وبافتراض أن كل عاطل من هؤلاء يعد معيل لأسره عربية فنستطيع أن نعرف الحجم السكاني الذي يعيش حالة الفقر وكم تستطيع السياسات التي تعتمد عليها الدول العربية في مواجهة هذه المشكلة المتركمة .

جدول (٦) حجم البطالة العربية



الجدول من عمل الباحث اعتمادا على :

المصدر : المصدر وثائق: مؤتمر العمل العربي ، الدورة الرابعة والثلاثون، (شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية) ١٠-١٧ آذار ص ١٤

www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Conference/D34/9.doc

وقد تؤدي مشكلة البطالة إلى الآثار السلبية الخطرة التي تخلفها في المجتمع ومنها حالات اليأس والاحباط لدى الشباب الباحثين عن مستقبلهم وسط ضياع اجتماعي وانتشار الجريمة والعنف والسرقة وتعاطي المخدرات.

وتوجه البعض للهجرة نحو الخارج حيث توجد فرص العمل، وتؤدي ظاهرة البطالة إلى إضعاف الانتماء الوطني للشباب كما تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه الذين انفقت عليهم الدولة والعائلة الكثير من المال والوقت الذي لن تجنى ثماره.

٤- مياه الشرب والصرف الصحي :

الماء حاجة أساسية إستراتيجية للبشر يرتبط بها التوطن والتطور الاجتماعي والاقتصادي (٢٤) ولكافة أشكال الحياة. ولكن الشح و التلوث وانعدام الاستفادة من الماء النظيف عوامل توسع دائرة الفقر والأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة أو غير الصالحة للاستخدام البشري ويشكل الماء حاجة أساسية للرفاه البشري وعنصر حيوي في التنمية الاقتصادية. ويعتبر توفر الماء النظيف للأغراض المنزلية ضرورة من ضروريات صحة الإنسان وبقائه. وإذا ما اقترن ذلك بخدمات صرف الصحي وحفظ الصحة فهو سيؤدي إلى تقليص معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات ولا سيما بين الأطفال، ويعتبر الماء حيوي في حماية البيئة والأمن الغذائي وتمكين الإنسان وتقليص الخسائر الإنتاجية الناشئة عن الأمراض. ويشكل الماء مدخلا محقرا للبلدان النامية في العمل على مقاومة الفقر والجوع وفي حفظ الصحة البشرية وتقليص وفيات الأطفال. إن الأزمة في المياه والصرف الصحي هي أزمة الفقراء ،إن اثنان من كل ثلاثة أشخاص تقريبا لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة

يوميًا ولا يستطيعون الحصول على الصرف الصحي (٢٥) وان المتاح من المياه في الوطن العربي يعد محدودًا كما في جدول رقم (٢) إذ تقل حصة الفرد من المياه في الوطن العربي عن خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو ١٠٠٠ متر مكعب سنويًا (٢٦)، حيث تستحوذ الأنشطة الزراعية والصناعية على أكثر من ٩٥% من المياه المتاحة مقابل ٥% للاستخدام المنزلي، وان اغلب الأقطار العربية لا تمتلك السيطرة على منابع مياهها حيث تتحكم دول الجوار غير العربية بأهم انهار الوطن العربي وخاصة دجلة والفرات والنيل، لذلك بات السلام مقرونا في المياه في الوطن العربي بعدما نهجت إسرائيل على اغتصاب حصة الدول العربية المجاورة لفلسطين، كما ان نوعية المياه العربية المتاحة غير صالحة للاستخدام (٢٧) لذلك تبرز مشكلة شحة المياه وخاصة في الزراعة المروية حيث النسبة العالية من سكان الريف في الدول ذات الحجوم السكانية الكبيرة مثل مصر والسودان وسوريا والمغرب والجزائر واليمن .

جدول (٢) نصيب المواطن العربي من المياه

الذين يحصلون على مياه صالحة للاستهلاك في الريف %	الذين يحصلون على مياه صالحة للاستهلاك في الحضر %	الذين يحصلون على مياه صالحة للاستهلاك في الريف %	الذين يحصلون على مياه صالحة للاستهلاك في الحضر %	حصة الفرد من المياه العذبة متر/٣	السكان الريف %	السكان الحضر %	الدولة	الترتيب
٩٩	٨٢	٨٨	٨٠	١٦٣	٣٦.٧	٦٣.٣	الجزائر	١
٨٨	٥٢	٩٩	٥٦	٤١٦	٤١.٣	٥٨.٧	المغرب	٢
٤٩	٨	٥٩	٤٤	٧٠.٣	٥٩.٦	٤٠.٤	موريتانيا	٣
٩٦	٦٥	٩٩	٨٢	٣٤٠	٤٣.٧	٥٦.٣	تونس	٤
٩٧	٩٦	—	—	٨٦٥	٢٥.٢	٨٤.٨	ليبيا	٥
٨٦	٥٨	٩٩	٩٧	١٢١٩	٤٧.٢	٤٢.٨	مصر	٦
٥٠	٢٤	٧٨	٦٤	٥٧٩	٥٩.٢	٤٠.٨	السودان	٧
٤٨	١٤	٣٢	٢٧	٧٢٩	٦٤.٨	٣٥.٢	الصومال	٨
٩٩	٨١	٩٨	٨٧	٧٨٠	٤٩.٤	٥٠.٦	سوريا	٩
٩٤	٨٧	٩٩	٩١	١٩٣	١٧.٧	٨٢.٣	الأردن	١٠
١٠٠	٨٧	١٠٠	١٠٠	٣٥٤	١٣.٤	٨٦.٦	لبنان	١١
٩٥	٤٨	٩٧	٥٠	٢٣٥٨	—	—	العراق	١٢
١٠٠	—	٩٧	—	٢٣٨	١٩	٨١	السعودية	١٣
٩٧	—	—	—	٢٣٩	٢٨.٥	٧١.٥	عمان	١٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٩٢	٤.٦	٩٥.٤	قطر	١٥
١٠٠	—	١٠٠	—	٣٩٢	٣.٥	٩٦.٥	البحرين	١٦
٩٨	٩٥	١٠٠	١٠٠	٥٧٩	٣٣.٣	٧٦.٧	الإمارات	١٧
—	—	—	—	٣٦٢	١.٧	٩٨.٣	الكويت	١٨
٨٦	٢٨	٧١	٦٥	٢٣٩	٧٢.٧	٢٧.٣	اليمن	١٩

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على:

المصدر: The Little Green Data Book 2007 .The World Bank ,First Printing,

Washington,D.C. 20433.U.S.A .

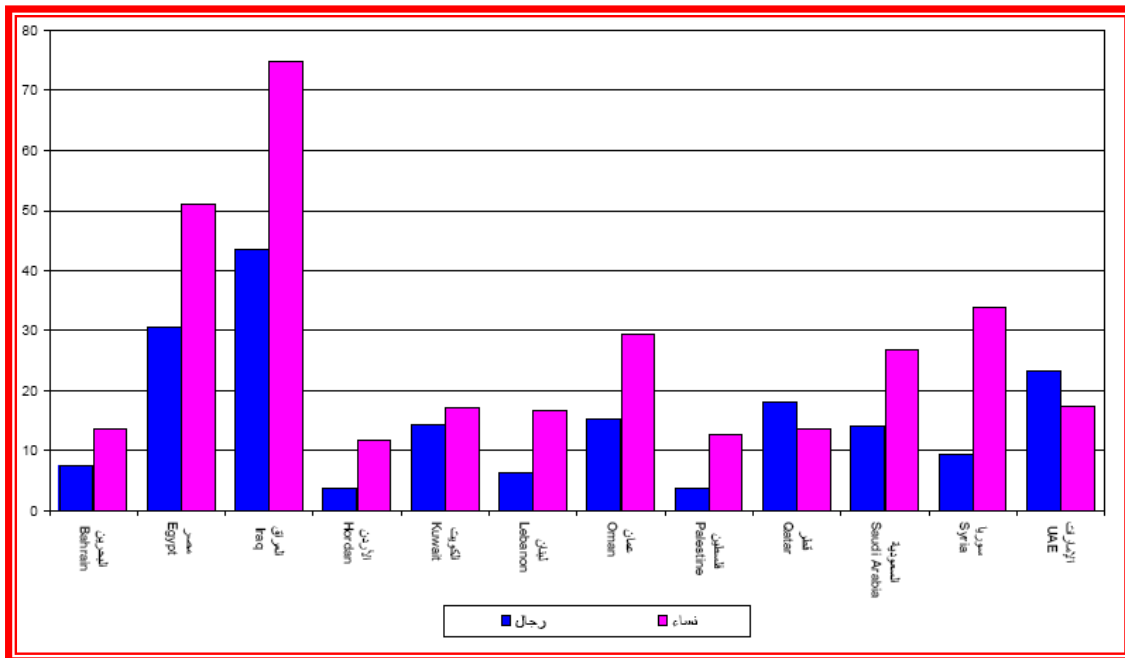
لذا يعاني عدد كبير من سكان الريف العربي من عدم حصولهم على المياه الصالحة للشرب وخاصة العراق واليمن والصومال والمغرب وموريتانيا والسودان وهي واحدا من مؤشرات الفقر في

الوطن العربي ، كما إن شرائح كبيرة من السكان لا تمتلك خدمات الصرف الصحي الذي يعد احد أهم مستلزمات الإنسان المنزلية إذ توشر معطيات الجدول على أعداد كبيرة من السكان كما في المغرب وموريتانيا ومصر والسودان وموريتانيا والصومال والعراق واليمن وهذا المؤشر يعد مرتفعاً لدى سكان الريف ولا يعني إن سكان المدن قد حصلوا على مستحقاتهم الخدمية التي يجب أن يتمتعون به.

٥- ألامية :

يعاني سكان الوطن العربي من ارتفاع نسبة الامية حيث تعد الأقطار العربية الأكثر تخلفاً في مكافحة ألامية في حين إن التعليم يولد خيارات المستقبل للأجيال. ورفع المستوى العلمي إذ لازال الأطفال لا يذهبون الى المدارس أو لا يمكثون فيها بسبب ظروفهم المعيشية في حين يعيش العالم ثورة التكنولوجيا التي لا مكان فيها للامي أو غير المتعلم . كما أن المدرسة تعد مكاناً آمناً تقدم الحصانة للطفل وتوفر له الحماية وتقدم له الفهم والإدراك من خلال البرامج التعليمية الحديثة فقد أشارت بيانات منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ إن هدف التعليم الابتدائي في الدول العربية بعيد المنال وان (٦٣ %) فقط من مجموع السكان الراشدين في الوطن العربي يستطيعون القراءة والكتابة وهو من أدنى المعدلات القرائية في العالم وتقل هذه النسبة عن المعدل المذكور في مصر وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن وترتفع أكثر من هذا المعدل في فلسطين والأردن وقطر كما في شكل (٦) أن ثلاثة دول فقط هي تونس وقطر وسوريا قد تمكنت من تعميم التعليم الابتدائي عام ٢٠٠٢ أما بقية الدول العربية الأخرى فتواجه الصعوبات في ذلك .

شكل (٦) ألامية لدى البالغين ١٥ سنة فأكثر في بعض الدول العربية ١٩٨٥-٢٠٠٠



المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة الاسكوا،

<http://css.escwa.org.lb/statabs26/II-C1.pdf>

العدد ٢٦،

وبشكل عام فان مؤشرات الالتحاق بالتعليم في عموم الوطن العربي ولكافة المراحل لازالت نسبها متدنية ولن ترتبط الحالة أحيانا بالمستوى الاقتصادي أو دخل الفرد ، فالنسبة تصل إلى النصف في العربية السعودية الدولة العربية التي تتمتع بمكانة اقتصادية ريادية في الوطن العربي ، تليها في ذلك الدول الخليجية النفطية لكي لا يكون عامل الدخل محددا للتعليم كما هو الحال في جيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن والمغرب وعمان ، ينظر جدول (٣)

حدول (٣) نسب الالتحاق بكافة مراحل التعليم في الوطن العربي لعام ٢٠٠٣

الترتيب	الدولة	اجمالي نسبة الالتحاق بكافة المراحل الدراسية الذكور %	اجمالي نسبة الالتحاق بكافة المراحل الدراسية الاناث %	الدولة	اجمالي نسبة الالتحاق بكافة المراحل الدراسية الذكور %	اجمالي نسبة الالتحاق بكافة المراحل الدراسية الاناث %
١	الجزائر	٧٦	٧٢	فلسطين	-	-
٢	البحرين	٨٥	٧٧	قطر	٨٠	٨٤
٣	جيبوتي	٣١	٢٣	السعودية	٥٨	٥٧
٤	الأردن	٧٧	٧٩	السودان	٤١	٣٥
٥	الكويت	٨٥	٧٧	سوريا	٦٥	٦٠
٦	لبنان	٧٧	٨٠	تونس	٧٦	٧٣
٧	موريتانيا	٤٧	٤٣	الإمارات	٧٩	٦٩
٨	المغرب	٦٢	٥٤	اليمن	٦٩	٤١
٩	عمان	٦٣	٦٣	ليبيا	١٠٠	٩٣

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على:

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ ، التعاون الدولي على مفترق طرق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، UNDP ، مطبعة كركي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٩-٣٠١

ان التعليم في الوطن العربي لم يعد متخلفا بمستواه المحلي بل على المستوى الاقليمي والدولي من حيث نوعية التعليم او ما يعرف بكم المخرجات النوعية للتعليم النظامي التي تدخل الى سوق العمل او لتسد مفاصل التنمية في البلاد العربية فلازال قطاع التعليم في الوطن العربي يعاني من النقص الحاد في بنية التحتية وخاصة المدارس والمختبرات والمعدات التي يحتاجها قطاع التعليم بمراحله المختلفة وخاصة القطاع الريفي الذي يتسم بالامية والتخلف والفقر وهذا ما نجده في كتبنا الدراسية المختلفة او نراه احيانا اخرى في وسائل الاعلام ، اذ ان المرأة العربية الريفية بوجه خاص لازالت في بداية طريقها نحو المدرسة وسبب ذلك هي عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية واخرى سياسية لان الشعوب عندما تتعلم تشكل خطرا على بعض نظم الحكم العربية التي لا تريد لشعوبها ان تعي ما يدور حولها لذلك توجه اقتصادياتها نحو العسكرية التي لاتهدف من ورائها حماية امن واقتصاد الوطن العربي بل تسعى للحفاظ على الاوضاع القائمة للدول العربية وحماية المصالح الاجنبية ينظر جدول رقم (٤) الذي يبين حصة التعليم من اجمالي الانفاق مقارنة بالانفاق على العسكرية والتسليح الذي لم يتمكن من حماية العرب من مخاطر الاحتلال أو الحضارات التي تفرض عليه .

جدول (٤) نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي

اسم الدولة	الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق العسكري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
	١٩٩٠	١٩٩٩ - ٢٠٠١	١٩٩٠ ٢٠٠٢
البحرين	٤.٢	-	٥.١ ٣.٩
الكويت	٤.٨	-	٤٨.٥ ١٠.٤
قطر	٣.٥	-	- -
الإمارات	١.٩	٠	٦.٢ ٣.٧
الجمهورية الليبية	-	٢.٧	- ٢.٤
عمان	٣.١	٤.٢	١٦.٥ ١٢.٣
السعودية	٦.٥	-	١٢.٨ ٩.٨
لبنان	-	٢.٩	٧.٦ ٤.٧
الأردن	٨.٤	٤.٦	٩.٩ ٨.٤
تونس	٦	٦.٨	٢ -
فلسطين	-	-	- -
سوريا	٤.١	٤	٦.٩ ٦.١
الجزائر	٥.٣	-	١.٥ ٣.٧
مصر	٣.٧	-	٣.٩ ٢.٧
المغرب	٥.٣	٥.١	٤.١ ٤.٣
جزر القمر	-	-	- -
السودان	٠.٩	٠	٣.٦ ٢.٨
اليمن	-	١٠	٨.٥ ٧.١
موريتانيا	-	٣.٦	٣.٨ ١.٩
جيبوتي	-	-	٦.٣ -

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على:

المصدر : المصدر وثائق: مؤتمر العمل العربي ، الدورة الرابعة والثلاثون، (شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية) ١٠-١٧ آذار ص ١٤

www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Conference/D34/9.doc

فالملاحظة الواضحة في هذا الجدول هو حجم الانفاق العسكري الضخم لدول الخليج العربي في فترة ١٩٩٠ حرب الخليج اذ بلغ مانفقته دولة الكويت في تلك الفترة ما يقرب من نصف عوائدها من النفط فضلا عن السعودية وعمان والامارات العربية المتحدة، ولا زالت المنطقة العربية التي تشكل جزءا اساسيا من منطقة الشرق الاوسط التي تعتبر منطقة قلقلة تتجه حصة كبيرة من عوائدها وخاصة الدول النفطية نحو التسليح وهي سياسة واضحة لاستنزاف القدرات العربية وتوجيهها نحو تجارة الاسلحة الغربية منها او الشرقية .

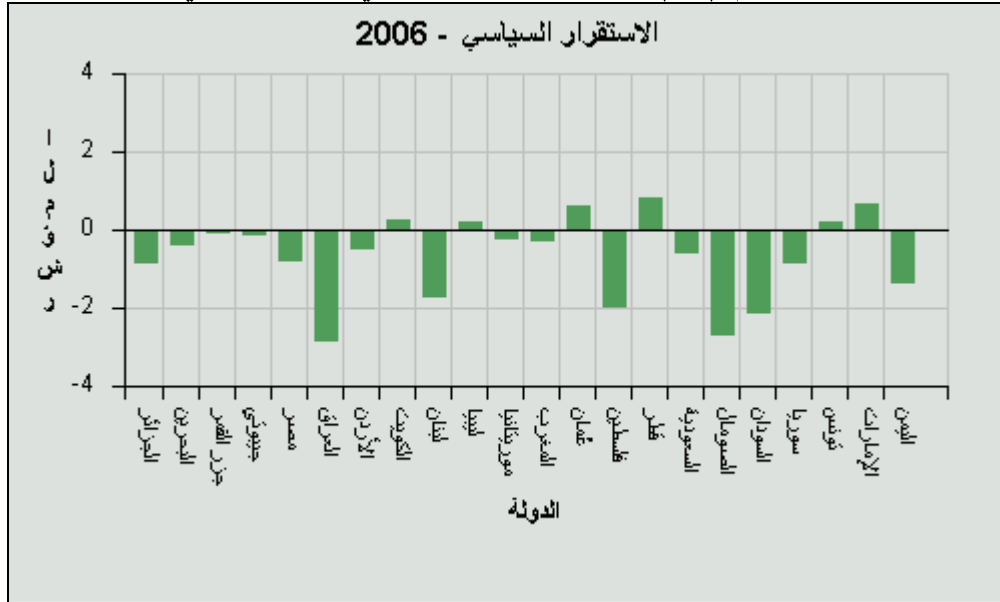
٦- المشاركة الشعبية :

المشاركة تعني اشراك كل الناس او الشعوب العربية وكل فئات المجتمع العربي في أي عملية تنموية فعلية صحيحة لانه من شروط تحقيق التنمية مشاركة ابناء المجتمع كافة فيها لكي يشعروا بان لهم دورا او رأيا وحضورا في هذه الحالة أو تلك كي يطمئنوا بان العملية تمثل تطلعاتهم ومصالحهم حاضرا ومستقبلا ، غير ان نظم الحكم العربية الحالية في الوطن العربي تفرض نمطا شكليا للديمقراطية تخدم مصالح الفئات الحاكمة وافراد عوائلهم ونخبهم القبلية ، وان ما يعكس الحالة العربية هو انتشار الفقر والبطالة والفاقة والحرمان والتهميش وتزايد اعداد العاطلين عن العمل ومعيشة فئات واسعة من المجتمعات العربية عند خط الفقر مما يعني ضيق مساحة الحرية في ساحة الحكم للنظم العربية وبما يتعارض مع مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ الأول/ديسمبر كانون ١٩٤٨ حيث ورد في بعض موادها ما يضمن لكل المواطنين حقوقهم وكما يلي : (٢٨)

المادة ٢١ الفقرة (١) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً .

المادة ٢٣ الفقرة (١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة

المادة ٢٥ الفقرة (١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والتمرد والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. ألا ان غالبية الدول العربية لازالت تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي شكل رقم (٧) المتمثل بالتوترات شكل رقم (٧) لحالة الاستقرار السياسي للوطن العربي



الشكل من عمل الباحث اعتمادا على:

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية UNDP ، احصائيات ومؤشرات ،

<http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/indicator.asp?ind=34&yr=2005>

الاثنية والنزاعات المسلحة والقلق الاجتماعي ومشاكل تهديد الإرهاب وتشقق الكتل السياسية والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية والصراعات الداخلية وهو ما اشرنا له في أسباب الفقر الداخلية لذلك نجد في الشكل المذكور حالة توافق مؤشرات الفقر والبطالة والخل التي تناولناها ضمن مسندات البحث حيث نجد حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق والصومال والسودان وفلسطين ولبنان واليمن ومصر وسوريا والجزائر حيث تتعرض الدول العربية لتحديات وتدخلات خطيرة منها تلك المتأتية من قوى دولية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فضلا عن القوى الإقليمية المتمثلة بدول الجوار غير العربية وتحالفاتها مع الكيان الصهيوني بالإضافة إلى تلك المتأتية من قوى داخلية ولها ولاءات خارجية، وهي كلها تمس تركيبة الدول العربية الداخلية وتؤثر بشكل مباشر على اقتصادياتها، حيث شرعت تلك القوى في زعزعة الاستقرار العربي وغدت الصراعات الداخلية منها والخارجية وأضعفت الانتماء الوطني وخلخلت التماسك العربي تحت هوية تصدير الفكر المعولم أو ما يشاع عن ظاهرة الديمقراطية الحديثة ويستمر الحكام العرب بتجاهل الفئات المهمشة حقوقهم والفقراء والعاطلين عن العمل وغير المخدومين صحيا أو الغير قادرين على الحصول على فرص التعليم وعدم التفكير في مشاكلهم وقضاياهم الملحة برؤية بيروقراطية مما يؤدي الى تزايد الازمات بالرغم من اختلاف الظاهرة من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، ولكنها تتفق في كونها حكومات غير فاعلة وسط شعوبها كونها حكومات غير مستقرة .

الاستنتاجات :

أن البطالة والفقر ظاهرتين متلازمتين في الوطن العربي يوشران بشكل واضح حالة الفقر الواسعة حيث تعيش شرائح اجتماعية كبيرة عند أعتاب الفقر وهي في حالة تزايد مستمرة الأمر الذي يعني أن لا حلول أمام المواطن العربي للحد أو التخفيف من حالة التردّي المعيشي للمواطن العربي، وهو قصور للقيادات السياسية صاحبة القرار على الوفاء بطموحات الشعوب العربية في حياة كريمة وهو حق طبيعي للشعوب في ظل المواثيق الدولية .

أن الوطن العربي يعاني من شحة واضحة في المياه في الوقت الحاضر استنادا للمعايير الدولية مما يشير الى ان مستقبل المياه يعد مشكلة تتطلب الكثير من الدراسات والحلول بسبب عدم توافق اعداد السكان مع المتاح من المياه بسبب سوء الإدارة العربية لمصادر المياه والتي لا تواكب الزيادة الطبيعية للسكان ، او لا تتماشى مع أطماع الجوار الإقليمي غير العربي في المياه العربية .

انتشار ظاهرة الأمية بشكل كبير بين الشعوب العربية وخاصة الريف وتدني مستويات التعليم بمراحله المختلفة .

للعولمة والسياسات الاقتصادية العربية المرتبطة بها أثرا كبيرا في خلق ظاهرة البطالة وتسريح اعداد كبيرة من اليد العاملة العربية لعدم قدرتها على مواكبة الثقافة الحديثة بسبب التفاوت العلمي بين الدول الاكثر تقدما والدول النامية .

أحادية بعض الاقتصادات العربية وخاصة تلك التي يعتمد اقتصادها على النفط وما يتعرض له النفط من تقلبات ترتبط بالسوق العالمية ، وعدم توجه البلدان العربية نحو التكامل الاقتصادي البيني وضعف التبادل التجاري البيني حيث أدى الى ان يتحمل كل قطر عربي مشاكله بمفرده .

المصادر :

1- Henry Hazlitt ,The conquest of poverty, Foundation for Economic Education,Ink, Third Printing, March, 1996, P 13-14

٢- القرآن الكريم - سورة الانعام ، الاية ١٥٢.

- ٣- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام السنوي عن اعمال المنظمة، ١٩٩٨، أغسطس / اب 27 [A/53/1] التعاون من اجل التنمية، الفصل الثاني، القضاء على الفقر، الفقره ٨٤، /
<http://www.un.org/arabic/docs/sgrpt98>
- ٤- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة احد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨ ص ١٦٩
- ٥- الطيب البكوش، الفقر وحقوق الانسان،
<http://www.aihr.org.tn/arabic/MenbarDH/pauvret%C3%A9Taieb.htm>
- 6- Roger W.Harris.Information And Communication Technologies For Poverty Alleviation , the United Nations Development Programme's (UNDP-APDIP) Kuala Lumpur, Malaysia , UNDP-APDIP 2004, P21
- 7-Gisele Kamanou, Handbook On poverty Statistics Concepts, Methods And Policy Use , Specil Proget On Poverty Statistics.United Nation Statistics Division.2005 P 11
- ٨- عز الدين بحر العلوم، الانفاق في سبيل الله، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط ٢، لبنان، ١٩٨٩ ص ٩
- ٩- منظمة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٥٧.
- <http://www.escwa.org.lb/information/publications/edit/upload/ead-06-2-a.pdf>
- ١٠- الامم المتحدة، منظمة الاغذية والزراعة الدولية، FAO، حبات وقطرات، روما، ٢٠٠٢، ص ١٣
- 11- Gisele Kamanou, Handbook On poverty Statistics Concepts, Methods And Policy Use ,Specil Proget On Poverty Statistics.United Nation Statistics Division.2005 P 25.
- 12- Ibid P 31
- Tatyana P. Soubbotina & Katherine A.Sherma ,Beyond Economic Growth The World Bank, Washington,D,C ,Copyright 2000 P30
- 14-Daniel Dorling, Jan Rigby, Poverty, wealth and place in Britain, 19٨٦ to 2005, First published , The Policy Press, Great Britain, 2007,P 10
- ١٥- برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج ادارة الحكم في الدول العربية UNDP، احصاءات ومؤشرات،
<http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/indicator.asp?ind=34&yr=2005>
- ١٦- زيدان عبد الباقي، اسس علم السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٩٨٤
- 17- The Little Grreen Data Book 2007 .The World Bank ,First Printing, Washington,D.C. 20433.U.S.A. P.25
- ١٨- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨ ص ١٣٨
- ١٩- نفس المصدر، ص ١٣٩
- ٢٠- تقرير التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٣، نحو اقامة مجتمع المعرفة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، طبع المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠٠٣، ص ١٧١
- ٢١- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص ١٥
- ٢٢- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، AICO، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢ www.alolabor.org
- ٢٣- رمزي زكي، المصدر السابق، ص ١٢٩
- ٢٤- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢١١.
- ٢٥- تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦، ما هو ابعد من الندرة : القوة والفقر وازمة المياه العالمية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص ٧
- ٢٦- سالم النجفي، الموارد المائية و امدادات الغذاء في الوطن العربي، الاوضاع الراهنة والتغيرات المستقبلية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٧، لعام ٢٠٠٠، ص ٨٩.
- ٢٧- سامر مخيمر، وخالد حجازي، ازمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة المعرفة، الكويت، ١٩٩٦، ص ٧
- ٢٨- الجمعية العامة للامم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ١٩٤٨، النسخة العربية، ديباجة قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨،
<http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm>